

الفساد الاقتصادي: دوافعه، آثاره وطرق مكافحته

Economic corruption: its drivers, its effects and methods of combating it

سهيلة إمنصوران، جامعة الجزائر 3، الجزائر، s.imansouren@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2021/05/01 تاريخ قبول المقال: 2022/05/29 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

يشهد العالم انتشار كبير للفساد الاقتصادي والتي تعتبر من أشد معوقات التنمية الاقتصادية، بتأثيرها السلبي على الاستثمار وعلى استراتيجية النمو ككل، وكذا آثارها المدمرة على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يقوض التنمية والتقدم مما يستوجب تحليلها بشكل معمق وذلك بتعريفها ومحاولة معرفة الأسباب الحقيقية لانتشارها والحد منها.

يهدف هذا البحث إلى تحليل جريمة الفساد الاقتصادي مع الوقوف عند بعض صورها، وتوضيح آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تقديم أهم الجهود الدولية المتخذة لمكافحة هذه الجريمة ثم في الأخير محاولة اقتراح آليات وتدابير للحد منها (اقتصاديا، سياسيا، إعلاميا، اجتماعيا وثقافيا).
الكلمات المفتاحية : الفساد، التنمية الاقتصادية، منظمة الشفافية، مكافحة الفساد.

Abstract:

The phenomenon of economic corruption is spreading in the world, which is considered one of the biggest obstacles to economic development, due to its negative impact on investment and on the growth strategy as a whole, as well as its destructive effects on various aspects of social, political and economic life, which undermines development and progress, which requires an in-depth analysis of the phenomenon, with the definition The phenomenon and an attempt to find out the causes of the spread of this phenomenon, its roots and reduce it.

This research aims to analyze the phenomenon of economic corruption, while examining some of its forms, and clarifying its economic, social and political effects, while presenting the most important international efforts taken to combat this phenomenon, and then finally trying to suggest mechanisms and measures to reduce it (economically, politically, media, socially and Culturally).

Key words: The corruption, economic development, transparency organization, anti-corruption.

المقدمة:

الفساد هو أحد الظواهر الاجتماعية القديمة والتي يمكن رصدها في كافة المجتمعات أيا كان موقعها الجغرافي وأيا كانت درجة نموها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لكنها تنتشر حديثا بشكل سريع ولاسيما في البلدان النامية، حيث تؤكد منظمة الشفافية العالمية بأن الفساد الاقتصادي بات جريمة عالمية عمت الشعوب المتقدمة منها والمتخلفة لكنها تتفاوت في درجة انتشاره وخطورته. إن الانتشار المتسارع للفساد الاقتصادي باختلاف أشكاله وعلى كافة المستويات الدولية، الإقليمية والوطنية، أصبح جريمة مثيرة للانتباه، مما يستوجب معه تحليلها بشكل معمق ومحاولة معرفة أسبابه ودوافعه للوصول إلى مكافحته والحد منه وهذا ما سيتم معالجته في هذا المقال.

يهدف هذا البحث إلى تحليل جريمة الفساد الاقتصادي من خلال التركيز على بعض أنواعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية على النشاط الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

الأولى: الفساد الاقتصادي بمختلف صوره يؤثر سلبا على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الثانية: إشراك المنظمات الدولية غير الحكومية يعد مطلبا أساسيا لنجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد مع تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية.

منهج الدراسة:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى البيانات والحقائق والتقارير الاقتصادية المتوفرة عن جريمة الفساد الاقتصادي، بجانب دراسة الأدبيات والبحوث العلمية ذات العلاقة.

التصميم الهيكلي للدراسة:

لمعالجة الإشكالية اعتمدنا على مبحثين، ومطالب أساسية هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد، ويضم:

المطلب الأول: مفهوم الفساد

المطلب الثاني: صور الفساد الاقتصادي

المطلب الثالث: أسباب ظهور الفساد

المطلب الرابع: آثار الفساد

أولا: الآثار الاقتصادية

ثانيا: الآثار السياسية

ثالثا: الآثار الاجتماعية

المبحث الثاني: الجهود الدولية وآليات مكافحة الفساد الاقتصادي

المطلب الأول: الجهود الدولية لمكافحة الفساد الاقتصادي

1- منظمة الشفافية الدولية

2- هيئة الأمم المتحدة

3- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: آليات مكافحة الفساد الاقتصادي.

أولا: الآليات الاقتصادية

ثانيا: الآليات السياسية

ثالثا: الآليات الاعلامية

رابعا: الآليات الادارية

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد

يعد مصطلح الفساد من بين المصطلحات التي تناولتها العديد من الأبحاث على قدر أهميتها وتأثيرها بالحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، واختلفت بشأنه التعاريف فهو مصطلح له عدة معاني تدور في مجملها حول مفهوم الاستخدام السيئ للمنصب العام لغايات شخصية، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

من خلال الدراسات المتاحة حول الموضوع توصلنا إلى جملة من التعاريف: عرف التشريع الجزائري الفساد من خلال تحديد الجرائم أي تعدادها في ظل القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والمتمم بالأمر 10/05 والذي جاء إفراغا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادق عليها، وتفعيلا لآليات مكافحة في إطار التعاون الدولي¹ وذلك ما جاءت به المادة الثانية فقرة أولى التي تحيلك على الباب الرابع من هذا القانون وهي تعد في نفس الوقت صورا للفساد وهي: - رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية.

¹ للتفصيل حول آليات التفعيل: دليل البرلماني العربي لتفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بيروت، منظمة برلمانيون ضد الفساد. متوفر على موقع المنظمة www.arpacnetworkh.org

الفساد الاقتصادي: دوافعه، آثاره وطرق مكافحته

- الإمتيازات غير المبررة والرشوة في الصفقات العمومية، وأخذ الفوائد غير المبررة.
- إختلاس الممتلكات من طرف موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي.
- الإعفاء والتخفيضات غير المبررة في مجال الضريبة والرسم.
- إستغلال النفوذ وإساءة استعمال الوظيفة.
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب للممتلكات والإثراء غير المشروع.
- تلقي الهدايا والرشوة في القطاع الخاص واختلاس الممتلكات الخاصة.
- التمويل الخفي للأحزاب الوطنية.
- تبويض عائدات الإجرامية والإخفاء وعرقلة السير الحسن للعدالة.
- البلاغ الكيدي والإبلاغ الكاذب².

حيث يعرفه "صامويل هنتغتون" بأنه: "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة"، كما يعرف بأنه: "الخروج عن القانون والنظام أي عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة. فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية ومعنوية"³. وتعرف "منظمة الشفافية الدولية" الفساد من خلال "مؤشر مدركات الفساد" على أنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"⁴. أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية لنفسه أو جماعته.

وتعرفه الأمم المتحدة على أنه: "سوء استعمال السلطة لتحقيق أرباح ومنافع خاصة"⁵.

بينما يعرفه البنك الدولي على أنه: "استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة أو الاستغلال السيء للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق مصلحة خاصة"⁶.

ويتضح من خلال التعريفات السابقة بأن الفساد هو سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته ويقوم بأعمال غير مقبولة قانونيا وأخلاقيا عن قصد رغم علمه بخطئها.

² أنظر: مضمون مواد الباب الرابع من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

³ حمد، أحمد، **مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني و المقارن "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"**. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان - الأردن- 2019، ص 28.

⁴ منظمة الشفافية الدولية، (2021)، **مؤشر مدركات الفساد 2020**، موقع الشفافية الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2021/03/25، الساعة 00:31، الرابط الإلكتروني: <http://www.transparency.org>

⁵ زيادة عربية ابن علي، **الفساد إشكالية، أسبابه و دوافعه**، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16، 2005.

⁶ جون د. سوليفان، 2020، **الدليل السابع (البوصلة الأخلاقية للشركات... أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ، آداب المهنة، وحوكمة الشركات، مجموعة البنك الدولي، تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/25، الساعة: 01:30، الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org>**

المطلب الثاني: صور الفساد الاقتصادي

تختلف صور الفساد الاقتصادي وأدواته باختلاف الجهات التي يتعامل معها والمجالات التي يمارس فيها وفيما يلي عرض موجز لأهم صور الفساد الاقتصادي:

أولاً: التهرب الضريبي:

طبيعة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية وهذا إما بالغش أو التجنب الضريبي؛ وذلك بطرق وأساليب متنوعة :

1- التهرب عن طريق التحليل المحاسبي: وذلك بتقديم إقرار ضريبي استناداً إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة.

2- التهرب عن طريق العمليات المادية، وهذا عند تغيير المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية بالإخفاء الكلي أو الجزئي للمادة الخاضعة للاقتطاع.

3- التهرب عن طريق عمليات قانونية، ويكون باستحداث وضعية مادية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية، بتكليف خطئ لحالة ما كتمرير عملية خاضعة للضريبة محل عملية أخرى معفاة أو اقل خضوعاً للاقتطاع مثل: تسجيل عملية البيع على أساس أنها هبة⁷، تغيير الوضعية الجمركية من وضعية توجب دفع الرسوم إلى وضعية لا توجب الدفع يكلف التهرب الضريبي في العالم من جانب الشركات والأفراد سنوياً الدول 427 مليار دولار، لمصلحة الملاذات الضريبية (أو الدول غير المتشددة من الناحية الضريبية)، الجزء الأكبر منه (245 مليار دولار) ناجم عن تهرب الشركات من الضرائب، والباقي (182 مليار دولار)،

⁷ سهيلة إمنصوران مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي - حالة الجزائر - ، 2007، ص 74.

الفساد الاقتصادي: دوافعه، آثاره وطرق مكافحته



مليار دولار.. بينها دولة عربية، العدد 2381 السنة الرابعة،
2021/03/09، ص 10.

ناتج عن تهرب الأفراد (تهرب ضريبي خاص)⁸. ومن ضمن ذلك الرقم سهلت المملكة المتحدة وأقاليمها وملحقاتها تهرباً ضريبياً بقيمة 166 مليار دولار، وقد ساعدت جزر كايمان (وهي إقليم خارجي بريطاني يضم 65 ألف نسمة فقط) شركات متعددة الجنسيات وأفراداً في تجنب دفع 70 مليار دولار وتتحمل المملكة المتحدة وحدها مسؤولية 42 مليار دولار من الضرائب الضائعة، وتحل هولندا في المرتبة

الرابعة في قائمة البلدان التي تسبب الضرر الأكثر بالنظام الضريبي العالمي فهي مسؤولة عن خسائر سنوية تقدر بـ 36 مليار دولار، أما لوكسمبورغ فهي مسؤولة عن خسائر بقيمة 28 مليار دولار، وتضم البلدان الـ 20 الأولى في القائمة جيرسي وبرمودا وجزر العذراء البريطانية، إلى جانب الصين وسنغافورة وأيرلندا وهونغ كونغ، إضافة إلى دولة عربية احتلت المرتبة العاشرة ضمن أكبر ملاذات ضريبية وهي الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: تبيض الأموال:

إن جريمة تبيض الأموال السوداء أو غسيل الأموال القذرة هي تلك العملية التي تتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل: تجارة المخدرات، القمار، الدعارة، الاختلاس، التزوير، تجارة الأسلحة المحظورة على الأفراد وتقاضي الرشاوي والتهريب... إلخ، والعمل على ادخارها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من التحويلات المالية والنقدية⁹، فيصعب بذلك التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

⁸ العربي الجديد، ملاذات ضريبية تحرم العالم من 245 مليار دولار.. بينها دولة عربية، العدد 2381 السنة الرابعة، 2021/03/09، ص 10.

⁹ أكرم حنا خليل، مصر ومكافحة غسيل الأموال، "مجلة السياسة الدولية"، المجلد 40، العدد 159، يناير 2005، ص 241.

1- ترتيب الدول في تبيض الأموال: تحتل سويسرا مرتبة متقدمة في الدول التي تستقبل الأموال المغسولة والتي تصل إلى 750 مليون دولار سنويا (وتتقاسم بقية الكمية كل من لوكسمبورغ وإمارة موناكو والنمسا وجمهورية التشيك وأخيرا إسرائيل)، وقد قدرت حجم الأموال غير المشروعة في البنوك السويسرية بأكثر من ترليون دولار.¹⁰

الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية في غسل الأموال

الدولة	ترتيبها عربيا	ترتيبها عالميا	الدولة	ترتيبها عربيا	ترتيبها عالميا
اليمن	1	10	المغرب	6	51
الجزائر	2	19	تونس	7	56
الأردن	3	35	السعودية	8	60
الإمارات	4	37	لبنان	9	61
قطر	5	39	مصر	10	82

المصدر: دليل بازل لمكافحة غسل الأموال 2020، الطبعة العامة التاسعة ، تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول العالم، تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/27، الساعة: 13:00، الرابط الإلكتروني:

<https://baselgovernance.org>

الجدول رقم (02): ترتيب 10 دول الأعلى في مخاطر تبيض الأموال

الدولة	الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب العالمي
أفغانستان	1	جزر كايمان	6
هايتي Haiti	2	سيراليون	7
ميانمار	3	السنغال	8
لاوس Laos	4	كينيا	9
الموزمبيق	5	اليمن	10

المصدر: دليل بازل لمكافحة غسل الأموال 2020، الطبعة العامة التاسعة ، تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول العالم، تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/27، الساعة: 13:00، الرابط الإلكتروني:

<https://baselgovernance.org>

ثالثا: الجريمة المنظمة:

¹⁰ دليل بازل لمكافحة غسل الأموال 2020، الطبعة العامة التاسعة ، تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول العالم، تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/27، الساعة: 13:00، الرابط الإلكتروني: <https://baselgovernance.org>

تعتبر المنظمات الإجرامية منظمات خاصة تمارس أنشطتها الإجرامية جماعيا وبشكل مستمر عن طريق عصابات جعلت من الجريمة محور ومجال نشاطها الذي تمارسه ومصدر دخلها وأجرها الذي تتقاضا ومن بين الأعمال الإجرامية المختلفة لهذه المنظمات نذكر: القتل، الابتزاز، السرقة، الخطف، والقيام بأعمال ضد الدولة والكثير من الأعمال الإجرامية والإرهابية، ومن أشهر تلك العصابات: منظمة عصابات المافيا في إيطاليا ومنظمة عصابات الياكوزا في اليابان¹¹.

الجدول رقم (03): ترتيب الدول العشرة الأوائل الأعلى في معدلات الجريمة في العالم

الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب العالمي	الدولة
6	ترينيداد و توباغو	1	فنزويلا
7	السلفادور (El Salvador)	2	بابوا غينيا الجديدة
8	غويانا (Guyana)	3	جنوب إفريقيا
9	سوريا	4	أفغانستان
10	البرازيل	5	هندوراس (Honduras)

Source : Numbeo, Cost of Living, Crime index by Country 2021,
https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp

المطلب الثالث: أسباب ظهور الفساد

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد وانتشاره وهي كالاتي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

1- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: يعتبر تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية السبب الرئيسي لظهور الفساد ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها¹²:

أ- خلق قيود الاستيراد: حيث يصبح الحصول على رخصة استيراد عملا مريحا بدرجة كبيرة لهذا يهتم المستوردون برشوة المسؤولين الحكوميين من أجل الربح، كما أن حماية الصناعة المحلية يخلق مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات ويحاول المنتجون المحليون دائما استمرار هذه الحماية من خلال إفساد المسؤولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر.

¹¹ نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.

¹² المرسي السيد الحجازي، "التكاليف الاجتماعية للفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، 2001/4، ص 21.

ب- منح الإعانات الحكومية: وتعد مصدرا مهما للبحث عن الربح وتشير الدراسات إلى أن الفساد يمكن أن ينتشر في ظل السياسات المالية التي لا تصمم جيدا للصناعات المستهدفة بالإعانات، كما تبين أنه كلما زاد حجم هذه الإعانات زاد مؤشر الفساد في ذلك المجتمع.

2- انخفاض مستوى المعيشة وتدني الأجور مقابل الارتفاع المستمر في الأسعار: توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص¹³ مما قد يدفع بالموظفين إلى تحسين مستوى دخلهم من خلال استغلال وظائفهم الحكومية وأخذ الرشوة.

3- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة¹⁴.

4- كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة: يرجع ذلك إلى طبيعة السرية في إبرام عقود توريد الأسلحة وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية، ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكثافة عنصر رأس المال فإن الشركات الخاصة تحارب من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني ومن أجل ذلك تحاول دفع الرشوي مقابل الحصول على معلومات عن العطاءات المقدمة من أجل الفوز بالعقد¹⁵.

5- الأزمات الاقتصادية: إن الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث تؤدي إلى قلة عرض السلع والمواد وتزايد الطلب عليها وما يستتبعه ذلك من ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم في ظل الظروف الاستثنائية.

6- ظهور نظم العولمة ونمو التجارة الدولية: فالأولى أتاحت احتكاكا متزايدا بين الشعوب مما أدى إلى زيادة وعي الأفراد حول الانعكاسات السلبية للفساد، أما الثانية فقد دفعت الشركات إلى استخدام الرشوة كوسيلة للحصول على العقود والمناقصات¹⁶.

¹³ مي فريد، "الفساد: رؤية نظرية"، مجلة السياسة الدولية، في باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد 134، 2001، ص 225 .

¹⁴ المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص 22.

¹⁵ ابتسام محمد العامري، ظاهرة الفساد السياسي أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين نموذجا)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة الكوفة، العدد 07، ص 90.

¹⁶ ابتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ثانيا: الأسباب السياسية: تتمثل فيما يلي:

1- ضعف الحكومات: يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويرتبط مدى ضعف أو قوة الحكومة بالعوامل التالية¹⁷:

- درجة قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

- درجة إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.

- درجة الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

2- عدم الالتزام بمبدأ فصل السلطات: إن عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته الأمر الذي يجعل القانون غير مطبق على الجميع، وأن هناك أشخاص فوق القانون تبعاً لمنصبهم السياسي والإداري لذلك يعتبر سببا مشجعا على انتشار الفساد¹⁸.

3- التحولات السياسية: تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وساعد على ذلك حادثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفساديين مستغلين ضعف الجار الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل¹⁹.

4- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد: ضعف الإرادة الحقيقية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد²⁰.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي:

1- ضعف الوعي الاجتماعي: كثيرا ما نجد أن الانتماءات العشائرية والقبلية والولاءات الطبقية وعلاقات القرابة والدم سبب رئيسي في هذه الانحرافات الإدارية، بحيث يتم تغليب المصالح الخاصة على المصلحة

¹⁷ Thomas A . Wolf and EmineGurgen, Improving Governance and Fightin Corruption in the Baltic and CIS Countries : The Role of the IMF, Economic Issue; no.21(Washington, DC: International Monetary Fund, 2000). ص23. المراسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص23.

¹⁸ محمد خالد المهاني: "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، بحوث الملتقى العربي الثالث بعنوان: آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 29.

¹⁹ حمزة حسن الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، رسالة ماجستير مقدمة للأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2010، ص

32.

²⁰ زكرياء بله باسي، التكلفة الاجتماعية للفساد، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2012، ص ص 153-154.

العامّة مما يؤدي إلى نمو الفساد في المجتمع²¹.

2- تدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد: حيث أن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع تفتقر إلى الثقافة العامّة ناهيك عن الثقافة القانونية، فجهل المواطن بالإجراءات الإدارية وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دوماً تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة؛ فالمواطن البسيط يجد نفسه مضطراً لدفع الرشوة في سبيل الانتهاء من معاملته بالسرعة المطلوبة. مع تدني المستوى التعليمي نجد تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها مما يساهم في زيادة عملية التهريب الضريبي واللجوء لدفع الرشوى بالتالي زيادة تفشي الفساد الاقتصادي. كما أن وجود حسابات خارج الموازنة يزيد أيضاً نمو الفساد لأن تلك الحسابات لا تكون خاضعة للرقابة البرلمانية مقارنة بحسابات الموازنة العامّة²².

3- ضعف الوازع الديني والأخلاقي: يعتبر الوازع الديني هو الرادع الأقوى والأجدي من جميع العقوبات الوضعية فهو يمثل رقابة ذاتية على سلوك الفرد ويوجهه نحو الخلق الحسن والسلوك القويم؛ فعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأفراد يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة كقبول الرشوة، عدم تحمل المسؤولية وعدم احترام القانون²³.

المطلب الرابع: آثار الفساد الاقتصادي

لا يختلف اثنان على أن للفساد الاقتصادي آثار سيئة ومدمرة على كافة القطاعات وعلى كل الأصعدة، فهو يعد من أكبر معوقات التنمية، ويعتبر المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة

²¹ عبد القادر خليل: الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 21.

²² Vito Tanzi and Parthasarathi Shome, "A Primer on Tax Evasion," IMF Staff Papers, vol. 40, no. 4 (December 1993), pp. 807-828

²³ هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، العدد 30، المجلد 2، جامعة الأزهر، 2015، ص 21.

بالنفوذ، ناهيك عما يسببه الفاسدون من إضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة للاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية وتهريب الأموال إلى الخارج إلى غير ذلك من الآثار المختلفة²⁴.

أولاً: الآثار الاقتصادية:

1- يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي: أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر الفساد، إحداها أعدت عن طريق المنتدى الاقتصادي العالمي في صورة مسح لألفي شركة عبر 94 دولة؛ كشفت الدراسة عن اضطراب المستثمرين إلى اللجوء للرشوة بسبب القواعد المتعنتة والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم مما يزيد من تكلفة تلك الأعمال بمقدار 20% "ضرائب خاصة" ويضعف الحافز للاستثمار، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي ويعيق النمو الاقتصادي، وأثبتت الدراسة أن الفساد في القطاع العام يعد من المعوقات الرئيسية للاستثمار²⁵.

2- يزيد الفساد من عائد البحث عن الربح مقارنة بالعمل المنتج: إن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل فيخصص الأفراد وقتهم لممارسة الفساد بدل الأنشطة المنتجة فيغري هذا أصحاب المهارات والمواهب نحو الأعمال الباحثة عن الربح بدلاً من العمل المنتج ما يقلل من معدل النمو الاقتصادي²⁶.

3- يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة: يزيد الفساد من تكلفة المشروعات العامة مع محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، مما يحقق نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، وقد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، مما يولد معه تضخماً وعدم استقرار اقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي²⁷.

4- يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها ويقوض مصداقية الدولة ككل: يتحقق ذلك بالطبع عندما يتم إرساء الهبات والعطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوي ويقلل هذا بدوره من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات

²⁴ د. عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن، ورقة عمل مقدمة في ندوة: المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من 14-18 مايو 2007، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص32.

²⁵ مي فريد، (بتصرف)، مرجع سابق، ص 226.

²⁶ عبد الباري عياض، محمد يحيى بن ساسي، آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية- مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية- للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 48.

²⁷ رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 227.

الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفرات الحجم من هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها؛ فينتهك الفساد بذلك الثقة العامة ويؤدي إلى تآكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى مما يؤثر سلباً على مصداقية الأمة ككل²⁸.

5- يشوه الفساد تركيب النفقات العامة: ففي ظل الفساد يميل المسؤولون الحكوميون للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصاً أكبر للربح من خلال الرشوة وفي هذا المجال سوف يميلون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب متابعة أرقامها كمشروعات البنية التحتية ذات النوعية المخفضة، أو ما يطلق عليها «White Elephant» أو أنظمة الدفاع المتقدمة²⁹.

6- يزيد من الفقر ويقتل من العدالة في توزيع الدخل: يقلل الفساد من القدرة على الكسب للفقراء لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية، حيث ينال أصحاب العلاقات المميّزة أفضل الوظائف والعقود الحكومية الأكثر ربحية، مما يضعف بصورة واضحة دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل³⁰.

7- أثر الفساد على سوق الأوراق المالية: يقوم سوق الأوراق المالية على مبدأ الشفافية في توفير المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المسجلة في البورصة والتي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية. فانتشار الفساد يسمح بانتهاج معلومات غير حقيقية ومضللة، وتعد المؤسسات حسابات خاصة بالخسائر موجهة للضرائب في حين تظهر معدلات مرتفعة من الربحية تتشرها في أسواق المال لترويج أوراقها المالية ومن المحتمل انهيار أسعار هذه الأوراق بسبب تقاريرها المزيفة وتؤدي إلى أضرار معتبرة لصغار المستثمرين³¹.

8- أثر الفساد على سوق الصرف: في ظل سوق الصرف غير الرسمي يتم شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي وتوجيهه إلى أنشطة محظورة، أو توجيه النقد الأجنبي من سوق الصرف الرسمي لاستيراد سلع

²⁸ مي فريد، مرجع سابق، ص 226.

²⁹ رائد محمد عبد ربه، المرجع السابق، ص 227.

³⁰ عبد الباري عياض، محمد يحي بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

³¹ عادل محمد المهدي (مصر)، محمد بوقوم (قائمة الجزائر)، جزيرة معيزي (قائمة الجزائر)، الفساد الإداري والمالي في الدول العربية قضية تنتظر الحل، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 1، أبريل 2007، ص 258.

كالمالية أو تمويل مشاريع غير مخططة يؤدي إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات وبالتالي عدم قدرة الدولة على سداد ديونها³².

ثانياً: الآثار السياسية:

يمكن تلخيص الآثار السياسية للفساد في النقاط التالية³³:

1- الفساد يقوض مصداقية الدولة فينتهك الثقة العامة ويؤدي إلى تآكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى مما يؤثر سلباً على مصداقية الأمة ككل. وهكذا تفقد النظم السياسية التي تنفّس فيها الرشوة مشروعيتها وتتسع دائرة المعارضة وعدم المشاركة فيها والتي يمكن أن تتحول إلى انتفاضة أو ثورة شعبية منظمة.

2- يؤثر الفساد سلباً على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية، ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات والحقوق السياسية، وفي مقدمتها حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام.

3- يؤدي الفساد إلى تعليم المواطنين عدم الصدق في الانتماء السياسي أي "التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو حزب معين من أجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة" دون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به هذا الحزب.

4- يؤدي الفساد إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية و هو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية.

5- يسيء الفساد إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى ويؤثر ذلك على علاقتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية:

من الآثار الاجتماعية للفساد نذكر منها مايلي³⁴:

1- يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع.

2- بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

³² عبد الله بن جاسم الجابري: الفساد الاقتصادي: أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم

القرى، عن موقع: www.uqu.edu.sa

³³ مي فريد، مرجع سابق، ص 226.

³⁴ محمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

3- الزيادة من سلطة الأثرياء وتوسيع الفجوة بين طبقات المجتمع وارتفاع معدلات الفقر والجريمة وإشاعة روح اليأس بين أفراد المجتمع.

4- كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، وتراجع الاهتمام بالحقوق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة، وبشكل خاص النساء، الأطفال والشباب.

المبحث الثاني: الجهود الدولية وآليات مكافحة الفساد الاقتصادي

بعدما تعرضنا فيما سبق إلى ماهية الفساد الاقتصادي، أسباب ظهوره وانتشاره وآثاره على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع؛ نحاول الآن تقديم الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: الجهود الدولية لمكافحة الفساد الاقتصادي:

تبذل منظمة الشفافية الدولية (ITO) والإدارة الأمريكية (USA) والأمم المتحدة (UN) بالإضافة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAAC) ومكتب المحاسب العام (GAO) وبعض الباحثين جهوداً متباينة للتعرف على أسباب الفساد ووضع العلاج المناسب، ومن أهم الجهود المبذولة حالياً على الساحة العالمية لتسليط الضوء على الفساد ما يلي:

أولاً: منظمة الشفافية الدولية (ITO):*

يرسم مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 صورة قاتمة عن حالة الفساد في جميع أنحاء العالم، في حين أن معظم البلدان لم تحرز سوى تقدم ضئيل أو معدوم في معالجة الفساد خلال ما يقارب عقد من الزمان، فإن أكثر من ثلثي البلدان تسجل أقل من 50 درجة على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام بمتوسط 43 درجة فقط³⁵، حيث حققت الإمارات العربية المتحدة وقطر الأداء الأفضل على الصعيد الإقليمي على مؤشر

* هي منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1993 ويقع مقرها في برلين - ألمانيا، و هي كذلك منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، مهمتها هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد، وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي "مؤشر مدركات الفساد"، الذي يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد، ومنذ عام 1995 بدأت هذه المنظمة بإصدار مؤشر مدركات الفساد السنوي العالمي، يعتبر هذا المؤشر أداة قياس قوية لإدراك الفساد. يستخدم المؤشر، الذي يصنف 180 دولة وإقليماً حسب المستويات المدركة لفساد القطاع العام فيها وفقاً للخبراء وأوساط الأعمال، مقياساً من صفر (0) إلى مئة (100)، حيث يكون (0) الأكثر فساداً و 100 الأكثر نزاهة.

³⁵ منظمة الشفافية الدولية، (2021)، مؤشر مدركات الفساد 2020، موقع الشفافية الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2021/03/25، الساعة

مدرجات الفساد، حيث سجلنا 71 و 63 على التوالي، بينما كانت ليبيا (17)، واليمن (15)، وسوريا (14) من بين الأسوأ أداءاً.

الجدول رقم (04): ترتيب الدول العربية في مؤشر مدرجات الفساد لسنة 2020

الدولة	المرتبة العالمية	المرتبة العربية	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد	الدولة	المرتبة العالمية	المرتبة العربية	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد
الإمارات	21	1	71	مصر	117	10	33
قطر	30	2	63	موريتانيا	134	11	29
عمان	49	3	54	لبنان	149	12	25
السعودية	52	4	53	العراق	160	13	21
الأردن	60	5	49	ليبيا	173	14	17
تونس	69	6	44	السودان	174	15	16
البحرين، الكويت	78	7	42	اليمن	176	16	15
المغرب	86	8	40	سوريا	178	17	14
الجزائر	104	9	36	الصومال	179	18	12

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، (2021)، مؤشر مدرجات الفساد 2020، موقع الشفافية الدولية، تاريخ زيارة الموقع

2021/03/25، الساعة 00:31، الرابط الإلكتروني: <https://www.transparency.org>

الجدول رقم (05): قائمة أول 10 مراتب للدول من الأقل فساداً إلى الأكثر لسنة 2020

الدولة	المرتبة العالمية	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد	الدولة	المرتبة العالمية	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد
الدنمارك، نيوزيلندا	1	88	أستراليا، كندا، هونغ كونغ، المملكة المتحدة	11	77
فنلندا، سنغافورة، السويد، سويسرا	3	85	النمسا، بلجيكا	15	76
النرويج	7	84	إستونيا، إيسلندا	17	75
هولندا	8	82	اليابان	19	74

72	20	ايرلندا	80	9	ألمانيا، لوكسمبورغ
----	----	---------	----	---	--------------------

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، (2021)، مؤشر مدركات الفساد 2020، موقع الشفافية الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2021/03/25، الساعة 00:31، الرابط الإلكتروني: <https://www.transparency.org>

وضعت منظمة الشفافية الدولية، 5 توصيات لوقف الفساد، والتي يستطيع المواطنون والحكومات تطبيقها لإحراز التقدم المنشود وهي كالتالي:³⁶

✓ **البند الأول:** ينادي بضرورة إنهاء الحصانة، وأشارت المنظمة إلى أن تطبيق القانون بفاعلية هو أمر ضروري لضمان معاقبة الفاسدين وكسر دائرة الحصانة كي لا يكون هناك إفلات من العقاب، معتبرة أن أساليب تنفيذ القانون الناجحة لابد أن يدعمها إطار قانوني قوي و نظام قضائي مستقل وفعال، و مجتمع مدني يدعم هذه العملية من خلال المبادرات التي يقدمها في هذا الشأن.

✓ **البند الثاني:** يتعلق بإصلاح الإدارة العامة والإدارة المالية، مشيرة إلى أن الإصلاحات تركز على تقوية دور الهيئات الرقابية فيما يتعلق بكبح الفساد، من خلال إعلان الميزانية وما يحول دون تبديد الموارد والاستيلاء عليها.

✓ **البند الثالث:** يتمثل في تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات، موضحة أن الدول الناجحة في كبح الفساد لديها تقاليد طويلة من الانفتاح الحكومي، وحرية الصحافة والشفافية في إتاحة المعلومات لافتة إلى أن ذلك من شأنه أن يزيد من مستوى استجابة الهيئات الحكومية، في الوقت الذي يكون لديها تأثير إيجابي على مستويات المشاركة العامة في بلد من البلدان.

✓ **البند الرابع:** أوصت المنظمة بضرورة تمكين المواطنين من محاسبة الحكومة ومكافحة الفساد، معتبرة أنه منهج قوي يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة، موضحة أن المجتمع الذي يراقب المبادرات قام في بعض الحالات بالمساهمة في الكشف عن الفساد والحد من تهريب الأموال وتحسين كم وكيف الخدمات العامة.

✓ **البند الخامس:** يتمثل في سد الثغرات الدولية، وذكرت المنظمة أنه بدون الدخول إلى نظام دولي عالمي فإن الموظفين العموميين الفاسدين في جميع أنحاء العالم لن يتمكنوا من غسل الأموال وإخفاء الأرباح التي يجنوها من أصول الدولة، فضلا عن أن المراكز المالية الكبرى تحتاج بشكل ملح لتنفيذ أساليب لوقف مصارفها ومراكزها المالية الخارجية المتعاونة من استيعاب التدفقات المالية غير المشروعة.

³⁶ الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

ثانيا: هيئة الأمم المتحدة:

لقد أعدت هيئة الأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، وتنص ديباجة الاتفاقية على خطورة أعمال الفساد وأضرارها ومنها³⁷:

-المساس باستقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة وتعريض التنمية وسيادة القانون للخطر.

-وجود صلة بين الفساد والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية مثل غسيل الأموال.

-استنزاف موارد الدول وتهديد الاستقرار السياسي.

-أن الفساد لا يمكن مقاومته إلا بمساهمات جماعية من أفراد وجمعيات، ومنظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية.

كما أشارت الاتفاقية إلى صور الفساد المختلفة وهي: الفساد في القطاع العام، الفساد في الدواوين الحكومية، الفساد في القطاع الخاص، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظائف، الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، غسيل الأموال، رشوة الموظفين العموميين، الإثراء غير المشروع؛ الفساد الذي يهدد الجهاز القضائي والنيابة العامة؛ الإخفاء وإعاقة سير العدالة؛ الفساد باختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسبيها بواسطة موظف عمومي؛ الفساد في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العامة.

🚩مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة:

تمثل الاتفاقية أداة لمواجهة قضايا الفساد وأحكامها تعد إطارا توجيهيا للجوانب الوقائية والتجريبية والتوعوية، حيث تتناول مختلف جوانب مكافحة الفساد فهي تتناول ثلاث أركان رئيسية يمكن تحليل مضمونها كما يلي:

أ- الوقاية: تتضمن ذلك من خلال تدابير منع الفساد، أو الوقاية من أجل وضع حد لمخاطر وقوعه وهذا ما جاء به الفصل الثاني من الاتفاقية الذي يتحدث عن:

-تدابير وقائية تتصل بالقطاع العام، والتي تشمل الوظيفة العامة والأمور المتعلقة بالانتخابات والترشيح لمناصب عليا ومسألة تمويل الأحزاب.

³⁷ عطا الله خليل، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي"، ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين و الإداريين (القطاع العام و مكافحة الفساد المالي و الإداري) و المنعقدة في الرباط - المملكة المغربية، في يونيو 2008، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 356.

-تدعيم الجهاز القضائي بما يتلاءم مع نظامها الداخلي القانوني، من خلال منح الحصانة لأعضائه فيما يخص التحقيق والملاحظة وذلك من أجل إعطاء أكثر استقلالية له.

-وضع الإجراءات القانونية المناسبة المتعلقة بالمشتريات وإدارة المال العام والتي تقوم على معيار الشفافية والتنافس، بالإضافة إلى التدابير الوقائية ذات الصلة بمنع غسيل الأموال.

ب- **التجريم والملاحقة الجزائية:** هي تدابير الغرض منها تجريم الأفعال المرتبطة بالفساد من خلال:

-تحديد الممارسات المرتبطة بالفساد، والتي توجب على الدول تجريمها كحد أدنى مثل: الرشوة والاختلاس وتبديد المال العام والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال الوظائف..

-وضع تدابير تتعلق بالإجراءات الجزائية والتي تتعلق بملاحقة الموظفين وإمكانية فصلهم، بالإضافة إلى القواعد الخاصة بتدابير التجميد والحجر والمصادرة والقواعد الخاصة بحماية الشهود والمبلغين³⁸.

ج- **التثقيف والتوعية:** يعتبر الوعي أحد الوسائل التي تطرحها الاتفاقية وذلك من خلال:

-حملات التوعية لصالح الفئات الاجتماعية حول مخاطر الفساد وتبعاته وأشكاله ومحاربه.

-العمل مع المجتمع المدني والجمعيات والبرلمانيين لوضع سياسات لمكافحة الفساد.

-وضع معايير موضوعية للتوظيف، وحث المواطنين على المساعدة في الإخطار عن جرائم الفساد.³⁹

ثالثاً: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

وفي نفس الإطار فمنذ عام 1989، تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بدور قيادي في الحرب الدولية ضد الرشوة والفساد، وفي عام 2003 قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد ولعل أهم ما أشارت إليه الورقة بشأن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب على دول الأعضاء وغير الأعضاء القيام بما يلي⁴⁰:

-إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني.

- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق العادل للعمليات الحكومية.

- زيادة شفافية للعمليات الحكومية والرغبة المخلصة في التعاون مع المجتمع المدني.

-توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني،

³⁸ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003م (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 58/4 بتاريخ 31 أكتوبر 2003م)، المواد 25-54-55-58.

³⁹ المادة 13 والمواد الأخرى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

⁴⁰ OECD, Fighting Corruption: What Role For Civil Society? The Experience of The OECD Organization For Economic Co-Operation and Development, <http://www.oecd.org/>, 2003, P.P, 23-26.

- دعم البرامج التدريبية لمنظمات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: آليات مكافحة الفساد الاقتصادي

احتلت اهتماما واسعا في سياسات معظم الدول النامية خاصة منها لما يسببه الفساد من دمار اقتصادي واجتماعي مازال يؤثر في اقتصاديات الدول ومن ثم فقد بادرت عدة منظمات دولية مثل: البنك الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي، ومؤسسة التعاون العربي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الشفافية الدولية إلى تنظيم الدورات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد وكيفية معالجته وفي الوقت نفسه سعت العديد من حكومات الدول النامية تحت ضغط الانتفاضات شعبية التي شنت حملات موسعة ضد الفساد الذي يهدد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي⁴¹ وفيما يلي نتناول بعض من هذه الآليات⁴²:

أولا: الآليات الاقتصادية:

وتتضمن هذه الاستراتيجية تبني مجموعة من السبل التي من شأنها القضاء على أسباب الفساد ومنها:

- 1- تطبيق الشفافية في المعاملات الحكومية، التي تتعلق بعملية الموازنة والإدارة العامة والسياسات الضريبية وعمليات تمويل الدين.
- 2- تحسين دخول رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص، وتقليل الفروق في الرواتب بين ما يدفعه القطاع العام وما يدفعه القطاع الخاص.
- 3- توفير نظام للحوافز و الترقيات لتشجيع المبادرات والتمسك بأخلاق الوظيفة والأمانة والنزاهة.
- 4- تطبيق مبدأ المساواة على القائمين على شؤون السلطة، والذي يلزمهم باحترام حقوق ورغبات المواطنين.

ثانيا: الآليات السياسية:

ووفق هذه الآليات فإن مكافحة الفساد تتطلب ما يلي:

- 1- إقامة نظام ديمقراطي قائم على أساس الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).
- 2- توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية، والسماح للتنظيمات الحزبية والإعلامية بمتابعة تقييم أداء المسؤولين ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم.
- 3- اعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة كأدوات مهمة لكبح جماح الفساد والقضاء عليه.
- 4- احترام حقوق الإنسان وعدم السماح لأي كان بالاعتداء على هذه الحقوق أو تجاوزها.

⁴¹ د. حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002، ص 44.

⁴² عادل محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

- 5- استقلال الجهاز الإداري عن الضغوط السياسية وحماية عامله من تجاوزات السياسيين.
- 6- ضرورة أن تكون السلطات القضائية مستقلة في قراراتها التي تتخذها بحق المفسدين مهما كانت مواقعهم السياسية والإدارية، دون أي تدخل من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- 7- ضرورة منع الاستبداد والتفرد بالسلطة أو البقاء في المواقع الإدارية والقيادية لفترات طويلة.
- 8- ضرورة أن يكون جميع المواطنين في الدولة سواسية أمام القانون ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات على أساس اللغة أو العرق أو الدين.
- 9- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة في الدولة بما يضمن الكشف عن حالات سوء الإدارة أو التعسف في استعمال السلطة، أو إساءة استخدام المال العام وغياب الشفافية والنزاهة في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

ثالثاً: الآليات الإعلامية:

- 1- التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتفعيل دور وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة في محاربة هذه الظاهرة.
- 2- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات، ومنحها الحصانة التي تمكنها من القيام بدورها في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.
- 3- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد، من خلال برامج التوعية بهذه الظاهرة ومخاطرها وتكاليها الباهظة على الوطن والمواطن، لأنه من دون مساندة الجمهور لن يتحقق الإصلاح المنشود.
- ولكي تتجح حملات التوعية لابد من توفر بعض الشروط :
- أ- توضيح أهداف الحملة الإعلامية توضيحاً دقيقاً، سواء بالنسبة للقائمين على هذه الحملة أو الأشخاص الموجه إليهم.
- ب- أن يكون منفذي الحملة الإعلامية من الأشخاص الذين يتمتعون بمصداقية وثقة لدى الجمهور.
- ج- اختيار الوسائل الملائمة لإيصال الرسائل الإعلامية للجماهير المستهدفة.
- د- الاستعانة بقيادة الرأي العام، سواء أكانوا من الجماعات الدينية أم السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية والاستفادة من آراءهم وعرضها على الجمهور.
- هـ- تقويم الحملة الإعلامية باستمرار سواء أكان ذلك أثناء تنفيذها أم بعد انتهائها.

رابعاً: الآليات الإدارية:

تتضمن هذه الاستراتيجية تبني مجموعة من جهود الإصلاح المتعارف عليها إداريا بين الدول في سبيل تخفيف منابع الفساد والحد من انتشاره، ونذكر منها:

- 1- إصلاح الهياكل التنظيمية وأن تكون قواعد العمل وتعليماته واضحة ومحددة، حتى لا يكون هناك لبس في فهمها ومجال واسع للاجتهادات الشخصية في تفسير مضامينها.
- 2- ضرورة الحد من الروتين واعتماد سياسة التدوير الوظيفي.
- 3- اعتماد على سياسة المساواة ووضع عقوبات صارمة ورداعة للمخالفين.
- 4- إنشاء وحدات رقابية في المؤسسات الحكومية.
- 5- إصلاح نظام الاستخدام والترقية الوظيفية للعاملين في القطاع العام على أساس الكفاءة.
- 6- ضرورة تقوية الرقابة الإدارية.
- 7- تسهيل إجراءات العمل والبعد عن التعقيدات الإدارية ومحاربة البيروقراطية .

الخاتمة:

يعتبر الفساد الاقتصادي من أشد معوقات النمو الاقتصادي، لتأثيره السلبي في الاستثمار وفي استراتيجية التنمية الاقتصادية، وأنه حتى بالنسبة للدول التي حققت نموا اقتصاديا مع وجود الفساد فإنها ستدفع ثمنا باهظا مستقبلا لأن الفساد يغذي نفسه، ومن ثم سيولد سلسلة أطول من المكافآت والعوائد غير القانونية ما سيقوض التنمية والتقدم لا محالة؛ كما أنه يلحق ضررا بالغاً بمختلف نواحي حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى المستوى السياسي يؤثر الفساد سلبا في استقرار النظام السياسي وسمعته ويقوض بناء الديمقراطية، ويقلص دور دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق المواطنين، خاصة الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الاطلاع على المعلومات، يضعف دور المؤسسات ويحول دون تعزيز المشاركة السياسية.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الفساد ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما تنتج منه تكلفة كبيرة بسبب هدر المال العام، فضلا على أنه يحول دون قيام بيئة تنافسية حرة تعد شرطا أساسيا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف فرص العمل ويزيد من ظاهرتي البطالة والفقر.

أما على المستوى الاجتماعي فالفساد يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية، وانتشار الإحباط والحقْد الاجتماعي ويزيد من التعصب كرد فعل لانهايار القيم الأخلاقية وعدم تكافؤ الفرص.

يحتاج ذلك إلى معالجة جذرية ومستمرة من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة وحقيقية، وهذا بسن القوانين وتطبيقها بفعالية من أجل تكوين بيئة ومناخ عمل تسوده الشفافية التمثيل الحقيقي والمساءلة. وأما التوصيات التي خلص لها البحث:

- 1- ضرورة مكافحة ظاهرة الفساد الاقتصادي من خلال إرساء مبادئ الحكم الصالح، وضرورة تشديد الرقابة الحكومية وتحقيق الشفافية في المعاملات الاقتصادية، و الملاحقة القضائية للأجهزة الفاسدة مهما كان مصدرها والمسؤول عنها مع ضرورة تكاثف جهود المجتمع ككل لردع هذه الظاهرة، من خلال الاعتماد على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية في التوظيف، لمحاربة الوساطة وما إلى ذلك من الأفكار التي تتنافى مع المصالح العامة والأخلاق القومية.
- 2- تقديم أجور كافية تضمن الحياة الكريمة، مع مراعاة مستوى النمو الاقتصادي (الأجور الضعيفة التي لا تحقق الحد الأدنى من الاحتياجات، مدعاة للرشوة والاختلاس وغيرها من الجرائم الاقتصادية).
- 3- اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة، لتعزيز الشفافية في اختيار المسؤولين للمناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية (دون أفضلية أو محاباة).
- 4- تعزيز النزاهة والمسؤولية طبقا للمعايير الأخلاقية في الوظائف العمومية.
- 5- إرساء تدابير ونظم تسهل قيام الموظفين بإبلاغ السلطات المعنية عن أعمال الفساد في المؤسسات العمومية.
- 6- تشديد الرقابة القضائية على رموز الفساد لا سيما أصحاب المناصب الرفيعة.
- 7- ضرورة إلزام المسؤولين والشاغليين للوظائف العليا بالتصريح بالامتلاكات المسجلة باسمهم، وبأفراد عائلاتهم وإمكانية امتداد التحقيق للمقربين في حالة إثبات تهمة الفساد.
- 8- ضرورة تأسيس جهاز خاص لمكافحة الفساد، يتكون من شخصيات ذات مصداقية ونزاهة وإعطائه الاستقلالية التامة ومنحها الصلاحيات الكاملة في إجراء التحقيقات واتخاذ القرارات دون الرجوع للقضاء.
- 9- العمل على تفعيل كل ما من شأنه أن يعمل على تنمية الوازع الديني، والابتعاد عن كل عمل يشكل خرقا أخلاقيا.
- 10- تنمية الوعي لدى الرأي العام حول الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع من جراء الفساد الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003م (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 4/58 بتاريخ 31 أكتوبر 2003م).
- مواد الباب الرابع من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانياً: الكتب

- حمد أحمد، مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة". دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- نسرین عبد الحمید نبیہ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
- رائد محمد عبدربه، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

- سهيلة إمنصوران، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي - حالة الجزائر -، جامعة الجزائر، 2007.
- حمزة حسن الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، رسالة ماجستير مقدمة للأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2010.

رابعاً: المقالات

- ابتسام محمد العامري، ظاهرة الفساد السياسي - أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين نموذجاً)، مجلة الكوفة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 07.
- حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002.
- روبرت كليتجارد، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، "مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي"، واشنطن، مارس/آذار 1998.

-زيادة عربية ابن علي، الفساد إشكالية، أسبابه ودوافعه، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16، 2005.

- زكرياء بله باسي، التكلفة الاجتماعية للفساد، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2012.
- عادل محمد المهدي (مصر)، محمد بوقوم (قائمة الجزائر)، جزيرة معيزي (قائمة الجزائر)، الفساد الإداري والمالي في الدول العربية قضية تنتظر الحل، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 1، أبريل 2007.
- عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق ونفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009.
-أكرم حنا خليل، مصر ومكافحة غسيل الأموال، "مجلة السياسة الدولية"، المجلد 40، العدد 159، يناير 2005.

-المرسي السيد الحجازي، "التكاليف الاجتماعية للفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، 2001/4.
- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، العدد 30، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، 2015.
-مي فريد، "الفساد: رؤية نظرية"، من مجلة السياسة الدولية، في باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد 134، 2001.

- عبد الباري عياض، محمد يحي بن ساسي، آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية -مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية- للفترة الممتدة من 1996-2016، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، 2019.
خامسا: أشغال الملتقيات

- عبد الله بن جاسم الجابري، الفساد الاقتصادي وأنواعه أسبابه وآثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث الاقتصادي الإسلامي جامعة أم القرى، عن موقع : www.uqu.edu.sa .
- عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن، ورقة عمل مقدمة في ندوة: المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة منى 14-18 مايو 2007، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

- عطا الله خليل، "، ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين (القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري) والمنعقدة في الرباط - المملكة المغربية، في يونيو 2008، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- محمد خالد المهاني، (أستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الجمهورية العربية السورية)، مكافحة أعمال الرشوة، (ورقة عمل مقدمة في ورشة "مكافحة أعمال الرشوة" المنعقد في الرباط المملكة المغربية)، في يوليو 2008، كتاب "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، بحوث الملتقى العربي الثالث، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- منظمة الشفافية الدولية، (2021)، مؤشر مدركات الفساد 2020، موقع الشفافية الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2021/03/25، الساعة 00:31، الرابط الإلكتروني: <http://www.transparency.org>

- جون د. سوليفان، 2020، الدليل السابع (البوصلة الأخلاقية للشركات... أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ، آداب المهنة، وحوكمة الشركات، مجموعة البنك الدولي، تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/25، الساعة: 01:30، الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org>

- شبكة العدالة الضريبية، 2020، حالة العدالة الضريبية 2020: العدالة الضريبية في زمن كوفيد -19، تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/27، الساعة: 15:30، الرابط الإلكتروني: <https://www.taxjustice.net>

- دليل بازل لمكافحة غسل الأموال 2020، الطبعة العامة التاسعة، تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول العالم، تاريخ زيارة الموقع: 2021/03/27، الساعة: 13:00، الرابط الإلكتروني: <https://baselgovernance.org>

- دليل البرلمان العربي لتفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بيروت، منظمة برلمانيون ضد الفساد. تاريخ الزيارة 2021/03/27، الساعة: 15:00، متوفر على موقع المنظمة www.arpacnetwork.org

سابعا: الصحف والجرائد

- العربي الجديد، ملاذات ضريبية تحرم العالم من 245 مليار دولار.. بينها دولة عربية، العدد 2381، السنة السابعة، 2021/03/09.

ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية

-Sanjeev Gupta, Luiz de Mello and Raju Sharan, corruption and Military Spending, IMF Working Paper; W/P/00/23 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2000).

- Thomas A. Wolf and Emine Gurgen, Improving Governance and Fighting Corruption in the Baltic and CIS Countries : The Role of the IMF, Economic Issue; no.21 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2000).

- Vito Tanzi and Parthasarathi Home "A primer on Tax Evasion" IMP Staff papers, vol40, N°4, Decembre 1993.

- OECD, Fighting Corruption: What Role For Civil Society? The Experience of The OECD Organization For Economic Co-Operation and Development, <http://www.oecd.org/>, 2003.